

Distr.: General
23 February 2018
Arabic
Original: English



لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً
بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)

رسالة مؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس اللجنة من البعثة الدائمة
لإريتريا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقرير حكومة دولة إريتريا عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧١٨
(٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١
(٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٧ (٢٠١٧)
(انظر المرفق).

(توقيع) أمانويل جيورجيو
القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس اللجنة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لإريتريا لدى الأمم المتحدة

تقرير إريتريا عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٧ (٢٠١٧)

فيما يتعلق بالفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ٢٣٩٧ (٢٠١٧) وجميع قرارات المجلس السابقة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية - أي القرارات ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) و ٢٠٨٧ (٢٠١٣) و ٢٠٩٤ (٢٠١٣) و ٢٢٧٠ (٢٠١٦) و ٢٣٢١ (٢٠١٦) و ٢٣٥٦ (٢٠١٧) و ٢٣٧١ (٢٠١٧) و ٢٣٧٥ (٢٠١٧) - التي يهيب فيها المجلس إلى جميع الدول أن تقدم تقريرا عن التدابير التي اتخذتها لتنفيذ أحكام القرارات تنفيذا فعالا، يُشرف حكومة دولة إريتريا أن تؤكد أنها أحاطت علما بالقرارات السالفة الذكر وأبلغت جميع السلطات المختصة إضافة إلى الكيانات المعنية من القطاع الخاص بمضمون تلك القرارات لكي تتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ ما ورد فيها من أحكام.

وفيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، فإن إريتريا، بصفتها دولة طرفا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٥، وفي اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة منذ عام ٢٠٠٠ وفي معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية منذ عام ٢٠٠٣، ملتزمة بأهداف تلك الصكوك ومبادئها وتفي تماما بما عليها من التزامات. علاوة على ذلك، فإن إريتريا، بصفتها عضوا في الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ عام ٢٠٠٢، وفي إطار الامتثال التام لأهداف تلك الوكالة، تؤمن باستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية والسلع العسكرية، والمعدات، والتكنولوجيا، والمواد بجميع أنواعها، تلتزم إريتريا بتعهد نظام فعال لمراقبة الواردات والصادرات لضمان عدم وقوع أي انتهاك لأي من أحكام القرارات المذكورة أعلاه. إضافة إلى ذلك، تود إريتريا التأكيد أنها لا تسمح بإقامة أي علاقات عسكرية أو مالية أو اقتصادية مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وأن جميع الهيئات المعنية، بما فيها السلطات القائمة على المصارف والمطارات والموانئ والحدود، قد تلقت تعليمات بأن تتوخى اليقظة فيما يتعلق بأي شحنات، وكذلك فيما يتعلق بجميع الأفراد والكيانات الخاضعين لنظام الجزاءات المفروض من مجلس الأمن، وهي مطالبة بأن تبلغ حسب الأصول السلطة الوطنية المختصة بأي انتهاك لهذا النظام.